



بيان صحفي رقم ٢٨ :- الأول من حزيران ١٩٨٩

"الحق" تطالب وقف انتهاكات حقوق الطفل الفلسطيني

ان مؤسسة "الحق" وبمناسبة يوم الطفل العالمي الذي يصادف الأول من حزيران من كل عام تلفت الانتباه الى الانتهاكات الصارخة لحقوق الطفل الفلسطيني في المناطق المحتلة التي بلغت في ذروتها حد القتل، وتؤكد أهمية العمل على وقف هذه الانتهاكات لتمكين الطفل الفلسطيني من العيش في ظل ظروف انسانية طبيعية كسائر أطفال العالم .

ان مؤسسة "الحق" تود التأكيد أن الأطفال الفلسطينيين في المناطق المحتلة يتعرضون لاجراءات قضائية وتنكيلية مباشرة، وأخرى غير مباشرة تترك تأثيرا خطرا على نموهم الجسدي، والعقلي، والنفسي، والاجتماعي.

فالتشريعات العسكرية الاسرائيلية وعلى وجه الخصوص الأمر العسكري ١٢٢ وتعديلاته خفضت سن الرشد من ثمانية عشر عاما حسب القانون الدولي وقانون اصلاح الأحداث الأردني رقم ١٦ لعام ١٩٥٤ الى ستة عشر عاما، واعتبرت أن "الولد" هو من لم يتم الثانية عشر من عمره بينما هو من لم يتم الثالثة عشر من عمره حسب قانون اصلاح الأحداث. الأمر الذي يعني تضيق فئة عمر "الأحداث" وتقليل عدد الذين يستوجبون منهم مراعاة وعناية قضائية وقانونية خاصة بسبب العمر، وزيادة عدد الأشخاص الذين يمكن ملاحقتهم جزائيا.

كما وعلى النقيض من القانون الأردني سالف الذكر ومبادئ القانون الدولي، لا يجري توقيف واعتقال الأحداث في أماكن معدة لهذه الغاية ويجري تعذيبهم واساءة معاملتهم أثناء الاعتقال، ولا يتم بشكل عام اتخاذ التدابير اللازمة لفصلهم عن البالغين، ولا تتم محاكمتهم أمام "محكمة أحداث" وانما أمام محكمة عادية لا توجب وجود محامي الا في القضايا الخطيرة كالقتل، وتكون علنية ومفتوحة لا تراعي جوانب التكتّم المطلوبة في مثل هذا الحال، وتصدر أحكاما شديدة وغرامات عالية، دون الأخذ بعين الاعتبار حداثة السن.

ومن ناحية الجرائم المباشرة بحق الأطفال ، تفيد المعلومات المتوفرة لدى "الحق" ومؤسسات حقوق انسان أخرى الى أنه ومنذ بدء الانتفاضة في السابع من كانون الأول ١٩٨٧ قتل على الأقل ١١٠ أطفال أعمارهم دون السادسة عشر أي حوالي ٢٠٪ من العدد الاجمالي لشهداء الانتفاضة. سقط ٦٠٪ منهم بالرصاص، و ٢٠٪ اختنقا من جراء الغاز المسيل للدموع، و ١٠٪ لأسباب أخرى كالضرب وانفجار ألغام وأجسام حارقة. كما أن ٩٠٪ منهم قتلوا على يد الجيش، والباقي على يد المستوطنين والمتعاونين مع السلطات وفي ظروف غامضة. كذلك جرح حوالي ٢٥ ألف طفل دون السادسة عشر من العمر. كما وأعتقل أو تعرض للتنكيل والضرب آلاف الأطفال. وما زال أكثر من ٢٢٠ ألف طفل دون السادسة عشر محرومين من حقهم في التعليم منذ أكثر من عام بسبب اغلاق المدارس.

بالاضافة الى الجرائم التي يتعرض لها الأطفال مباشرة فهم يتأثرون أيضا باجراءات وجو التنكيل العام من هدم بيوت، مدهامة التجمعات السكانية، اطلاق النار، منع التجول، الابعاد الخ التي تخلق بمجملها جوا من التوتر النفسي عندهم مما يؤثر سلبيا على نموهم النفسي الصحي والسوي.

ان مؤسسة "الحق" تؤكد أن الأطفال الفلسطينيين في المناطق المحتلة يعيشون واقعا مريرا قاسيا يخالف تماما حقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي الانساني وعلى الأخص الاعلان العالمي لحقوق الطفل الذي تبنته الأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩ والذي يؤكد المبدأ الثاني فيه على وجوب "أن يكون للطفل حق التمتع بوقاية خاصة، وأن تتاح له الفرص والوسائل وفقا لأحكام القانون وغير ذلك، لكي ينشأ من النواحي البدنية والروحية والاجتماعية على غرار طبيعي وفي ظروف تتسم بالحرية والكرامة. وفي سبيل تنفيذ أحكام القانون في هذا الشأن يجب أن يكون الاعتبار الأعظم لمصالح الطفل". وهي تناشد المهتمين بشؤون الطفل من حكومات ومنظمات وأفراد العمل على وقف انتهاكات السلطات الاسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني لتمكينه من التمتع بمزايا الأمن الاجتماعي ومن أن ينمو في صحة وعافية.